النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«نفط الكويت»: عقدان بقيمة 9 ملايين دينار

علمت «الأنباء» من مصادرها أن شركة نفط الكويت وقعت عقدا مع شركة وزرفورد بقيمة 3,5 ملايين دينار لتوفير مهندسين متخصصين لمجموعة الحفر والتكنولوجيا في الشركة، بالإضافة إلى توفير معدات خاصة ستستخدم في هناجر الصيانة. وقالت المصادر إن الشركة وقّعت مؤخرا عقدا بقيمة 5,5 ملايين دينار مع شركة دونغ يانغ لتقديم خدمة الصيانة والحماية الكاثودية.

سددت 700 مليون دينار متأخرة.. والباقي 190 مليوناً ستسدد قريباً

«البترول»: «الكهرباء» تدخل موسم الصيف بمديونية «نظيفة»

كشفت مصادر نفطية مسؤولة لـ «الأنباء» أن مؤسسة البترول نجحت في تحصيل مبلغ 700 مليون دينار من وزارة الكهرباء والماء مؤخرا نظير الاستهلاك المحلي من الطاقة في قطاع توليد الكهرباء والماء ويشمل استهلاك هذا القطاع على الغاز الطبيعي، زيت الوقود، النفط الخام، وزيت الغاز (الديزل)، مشيرة إلى أن تحصيل المديونية المتأخرة قبل موسم الصيف الحالي سوف يخفض من التزامات وزارة الكهرباء خلال العام المالي 2016/2015.

ويتزايد استهلاك الكويت من الغاز في ظل تنامي الطلب في قطاع الكهرباء بما يتواءم مع احتياجات تنامي السكان والتوسع في الصناعة حيث يقدر الاستهلاك المحلي عند 350 ـ 400 ألف برميل نفط خام مكافئ، وتستهلك الكويت حاليا مليار قدم مكعب يوميا من الغاز منها 60٪في قطاع التكرير والبتروكيماويات و40٪ في قطاع الكهرباء يوميا.

وذكرت المصادر أن إجمالي المديونية المتبقية على وزارة الكهرباء والماء انخفضت إلى 190 مليون دينار وذلك بالتزامن مع بدء مؤسسة البترول في تطبيق سياسة جديدة للتحاسب مع الوزارة، مشيرة الى ان المديونية المستلمة سوف تدخل ضمن النتائج المالية للسنة المالية الماضية 2015/2014.

استيراد 40 شحنة غاز خلال موسم الصيف الحالي بواقع 4 إلى 6 شحنات شهريا

20٪ زيادة سنوية في معدلات استهلاك الوقود في محطات الكهرباء والماء

استعدادات ضخمة لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة لموسم استيراد الغاز المسال خلال الصيف

وأوضحت أن الكويت بدأت موسم استيراد الغاز الطبيعي المسال للموسم الحالي في الأسبوع الأول من شهر مارس الماضي، حيث يتم الضخ حاليا في شبكة وزارة الكهرباء والماء بكميات تتراوح حاليا بين 200ـ 400 مليون قدم مكعبة يوميا، مشيرة إلى أن عدد الشحنات التي استلمتها الكويت وصل حاليا إلى 7 شحنات تم شراء اثنين منهم من السوق الفوري.

وتوقعت المصادر أن يصل العدد الإجمالي لشحنات الغاز خلال الموسم الحالي إلى 40 شحنة بكميات 2,5 طن متري من الغاز الطبيعي المسال لموسم الاستيراد الحالي الذي ينتهي في أكتوبر المقبل، مشيرة إلى أن شحنات الغاز المسال ستبدأ في التزايد وتتضاعف خلال الأشهر المقبلة مع تزايد درجات الحرارة لتصل إلى 4ـ6 شحنات شهريا.

وألمحت إلى أن الكميات المخطط لضخها يوميا في المنشأة تضاعفت تدريجيا لتصل حاليا إلى 350 إلى 450 مليون قدم مكعبة يوميا، وأخيرا ستصل إلى 550 مليون قدم مكعبة أو ما يزيد في أوقات الذروة حسب المعدلات اليومية للضخ من السفينة «غولار» والتي تستخدم للعام الثاني على التوالي في الكويت.

ووفقا لمصادر نفطية في شركة البترول الوطنية الكويتية فأنه وفقا لآخر إحصائيات استهلاك وزارة الكهرباء والماء فإن معدلات الاستهلاك السنوية ترتفع بنحو 17ـ20٪ كالتالي:

- زيت الغاز 1671 مليون ليتر بزيادة سنوية تقدر بـ 11٪.
- زيت الوقود الثقيل 7100 مليون ليتر بزيادة سنوية مقدراها 22,2٪.
- إجمالي مبيعات الوقود لوزارة الكهرباء والماء خلال السنة المالية تقدر بنحو 8771 مليون ليتر.

الجانب الكويتي يباشر العمليات في حال التوقف

هل تنجح «نفط الخليج» في التفاوض لمنع توقف «الوفرة»؟

علمت «الأنباء» من مصادر مسؤولة في الشركة الكويتية لنفط الخليج أن عمليات الإنتاج والتشغيل في منطقة الوفرة المشتركة تسير بشكل طبيعي دون أي انخفاض أو توقف، وذلك بعد قرار شركة شيفرون إغلاق الحقول النفطية المشتركة في المنطقة اعتبارا من أمس 9 مايو.

وقالت المصادر ان «نفط الخليج» سوف تعقد اجتماعا اليوم مع شركة شيفرون للتفاوض وحل بعض النقاط الخلافية التي تتحفظ عليها «شيفرون» وذلك لضمان عدم توقف العمليات في المنطقة وخسارة الإنتاج البالغ حاليا 150 ـ 180 ألف برميل يوميا.

على صعيد متصل قال مصدر مسؤول في الإدارة التنفيذية بشركة نفط الخليج:« سنبدأ التفاوض مع »شيفرون« اليوم، ونأمل الا يكون هناك إغلاق للعمليات». من جهة ثانية، كشفت مصادر مطلعة لـ«الأنباء» انه في حالة إغلاق الوفرة من الجانب السعودي سوف يقوم الجانب الكويتي منفردا بمباشرة العمليات وذلك وفقا لاجتماعات سرية عقدتها «نفط الخليج» مع مديري المجموعات في الوفرة.

استبعاد 4 شركات

تأهيل 13 تحالفاً لمنشأة استيراد الغاز في الزور

قال مصدر مسؤول لـ «الأنباء» في شركة البترول الوطنية إن لجنة المناقصات المركزية وافقت على تأهيل التحالفات العالمية التي من شأنها المشاركة في مشروع الرصيف البحري ووحدات استيراد الغاز المسال في مصفاة الزور، مشيرا إلى انه تم تأهيل 13 شركة فيما تم استبعاد 4 شركات من التأهيل.ويعتبر مشروع إنشاء مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال «LNG» تنفيذا لتوجيهات مؤسسة البترول الكويتية بإقامة مرافق لتسلم وإعادة التبخير بالإضافة إلى مرافق التخزين وذلك لتكون بديلة لمرافق استيراد الغاز في مصفاة ميناء الأحمدي.ووفقا للقائمة النهائية التي ستنشر في جريدة الكويت اليوم فإن الشركات المؤهلة هي كالتالي: شيكاغو بريدج اند ايرون كومباني وتحالف سامسونغ للهندسة والإنشاءات وسامسونغ انجنيرنغ الكوريتين الجنوبيتين وتحالف يضم كلا من شركة دايليم الصناعية الكورية الجنوبية وشركة اي اتش اي كوربوريشن اليابانية. وكذلك تحالف يضم كلا من شركة تكنيكاس ريونيداس الاسبانية وشركة جي اس للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية وآخر يضم شركة هيونداي انجنيرنغ وشركة هيونداي للهندسة والمقاولات وشركة ميتسوبيشي للصناعات.وأيضا شركة تشييودا كوربوريشن اليابانية وتحالف يضم كلا من شركة سنسير انجنيريتا سيستيماز الاسبانية وشركة تكينيت كومبانيا الايطالية الارجنتينية وتحالف يضم شركة فلور وشركة دايوو للهندسة.اضافة الى تحالف يضم كلا من شركة بتروفاك وشركة بلاك اند فيتش انترناشونال الأميركية وشركة انتربرايز بروجكتس وشركة فينسي كونستراكشن غراندز بروجكتس الفرنسيتين وكذلك شركة تكنيب الايطالية الفرنسية وتحالف يضم شركة سايبيم الايطالية وشركة المقاولين المتحدين اليونانية الى جانب شركة بكتيل الأميركية.

منصة بحرية جديدة للتحكم والسكن في «الخفجي»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن عمليات الخفجي المشتركة تسلمت منصة جديدة للتحكم والسكن الجديد في المنطقة المغمورة والتي تحتوي على غرفة تحكم مركزية ومهبط للطائرات و11 مكتب عمل و26 غرفة تحتوي على 70 سريرا وصالة طعام و2 غرفة اجتماعات.

وقالت المصادر ان طاقم التشغيل في عمليات الخفجي يقوم حاليا بالتسلم الجزئي للمشروع حيث يتم التشغيل الجزئي للمرافق حاليا والتي ستكون لمدة شهرين.

وذكرت أن المنصة تتكون من 5 أدوار ومصعد كهربائي ومرافق عديدة منها تحليه المياه وتنقيتها ومعالجة مياه الصرف الصحي ومضخات ومكائن لإطفاء الحرائق لتوفير السلامة للمقيمين وتحتوى كذلك على 26 كابينة إعاشة.

وأكدت المصادر على أن عملية التركيب في المنطقة المغمورة تحتاج إلى إمكانيات عالية ودقة متناهية في العمل، وذلك لصعوبة التحكم والمخاطر التي يواجهها المشروع أثناء التركيب، مشيرة إلى أن المشاريع البحرية تعتبر أكثر تعقيدا وصعوبة من المشاريع التي على اليابسة، وذلك بسبب اعتمادها على البوارج والسفن البحرية.

جانب من عمليات البناء لمنصة التحكم والسكن الجديدة في عمليات الخفجي المشتركة

رأي نفطي

هيكلة «النفط» أصبحت حتمية.. النكبات الاقتصادية تتكرر وبقيمة مالية ضخمة

القطاع النفطي الكويتي المتمثل في مؤسسة البترول الكويتية له من الأهمية بمكان لأن يعاد النظر في أدائه واستكشاف مواطن الخلل فيه لمعرفة مسببات الخلل وتعديله، وذلك من خلال مراجعة اداء المؤسسة وشركاتها خلال السنوات الـ 8 السابقة، حيث يرى الراصد ان بعض الشركات النفطية في خسائر متراكمة بمقارنتها مع الشركات العالمية، هذا رغم رمزية التكاليف التشغيلية لهذه الشركات من كهرباء ووقود وأراض ونقل.. الخ، فهل آن الأوان للنظر في إعادة هيكلة القطاع ام ان هناك خللا في القيادات ونظام اتخاذ القرار.

ولتشخيص الموضوع يتوجب علينا معرفة مواطن الخلل اولا في القطاع النفطي.. وهي كالتالي:

- انخفاض أرباح مؤسسة البترول خلال السنة المالية 2013/ 2014 بما يزيد على 40٪ عن السنة التي قبلها (اي من 2,5 مليار دينار الى 1,5 مليار دينار)، هذا رغم بقاء أسعار النفط الخام مرتفعة فوق مستوى 110 دولارات، وبقاء الإنتاج في معدل 2,8 مليون برميل يوميا وقدرة التكرير لم تتغير عند 915 ألف برميل يوميا وبقاء العملات ثابتة الصرف.
- «نفط الكويت» رغم تنفيذها لمجموعة من المسوحات الزلزالية المتكررة والمتطورة إلا ان معدلات النجاح في استكشافات جديدة أخذت الوقت الطويل، أكثر من 20 عاما، بمعدل نجاح 12٪ لنسمع عن مؤشرات لاكتشافات جديدة من الزيت الخفيف والغاز في إطار الممكن، أي انها مازالت في مرحلة الخرائط ولم تختبر بعد، أضف الى ذلك عدم النجاح في بقاء الإنتاج حتى بمعدل 3 ملايين برميل يوميا رغم ان خطة الكويت الاستراتيجية تهدف لإنتاج 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2020.
- شركة نفط الخليج التي حرمت الكويت من مجموع انتاج المنطقة البحرية من حقول الخفجي والحوت واللولو الذي يقدر بـ 400 ألف برميل يوميا بالإضافة الى غاز حقل الدرة الذي يعد مخزونه بـ 18 تريليون قدم مكعب غاز ومكثفات، اضف الى ذلك الدمار الذي سيلحق بالآبار والمجمعات نتيجة الاغلاق الفجائي غير التقني بحجة الغاز الملوث المنبعث في الخفجي، بالاضافة الى ان حقول الشركة البرية (الوفرة والفوارس وام قدير) في طريقها الى الاغلاق رغم الاكتشافات الجديدة في المنطقة والأسباب غير معروفة، وبذلك، ستخسر الكويت ما مجموعه من المنطقتين البحرية والبرية 400 برميل يوميا بقدرة إنتاجية تصل الى 700 برميل يوميا، والغريب في الموضوع بقاء الانتاج الكويتي على 2,7 الى 2,9 مليون برميل يوميا رغم إغلاق حقول شركة نفط الخليج.
- شركة البترول الوطنية كان يفترض ان تحقق أعلى أرباحها في 2014/ 2015، ولكن انخفاض أرباحها وصل الى 80٪ عن السنة التي قبلها، اي من 720 مليون دولار الى 150 مليون بعذر هبوط أسعار النفط الخام، وهذا غير مقبول، حيث ان المعادلة هنا يفترض ان تكون عكسية، أي ان هبوط المادة الأساسية يفترض ان يرفع هامش الربحية.
- إنتاج شركة صناعة البتروكيماويات يمثل 5٪ من إجمالي إنتاج دول الخليج، وبذلك تحتل الكويت المرتبة الرابعة بعد السعودية والإمارات وقطر، وحققت الشركة أعلى أرباح في 2012، حيث بلغت مليار دولار، كما ان سوء ادارة استحواذ الشركة على 35٪ من شركة الداو تسبب في خسارة قدرها 2,2 مليار دولار في العام 2008 على هيئة غرامة عدم إنجاز ، بعد صرف 5 ملايين دولار على الدراسات، وفي الأخير تقرّر «داو» الانسحاب من الشراكة مع البتروكيماويات، وأرى ذلك طبيعيا، حيث ان أولويات الشركات تحددها الربحية واستراتيجية النمو، ولكن من غير الطبيعي ان يخير من يصرح ان تخارج الداو «اخذانا وخذلونا»، فيفترض ان علاقة الشراكة التي امتدت اكثر من 20 عاما قد استفادت منها شركة البتروكيماويات من التكنولوجيا وكذلك من امتداد التسويق لشركة الداو، ولكن يبدو ان أي من ذلك لم يحصل؟ وهذا مبدأ سياسات الشراكة التي يفترض ان نصبوا اليها.
- الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية (كوفبيك) شركة تهتم بالاستثمار البترولي في الاستكشاف والتطوير في الخارج، وأرى هبوط الأسعار في 2008 و2014 فرصة للاستحواذ على حقول وشركات نفطية جديدة لزيادة مخزونها ليكون دعما للانتاج الكويتي، لنجد ان الشركة وبوجود وفرة الكاش لم تستطع الا الاستحواذ على حقل عالي المغامرة في بحر الشمال بسعر خيالي ويمر على المشروع 3 سنوات ليكتشف، لذا فان هناك تناقض مصالح بين البائع والمشتري؟ مما قد يسبب خسارة للشركة تقدر بمليار دولار.

تتكرر الأخطاء التافهة بعد 70 سنة من اكتشاف النفط في الكويت فأين الخلل،هل هو في هيكلة القطاع النفطي أم في نظام المؤسسة أم في القيادات أم في تسييس القطاع النفطي.

في تقديري الشخصي فكرة إعادة هيكلة القطاع النفطي أمر حتمي في ومحله وحان الوقت لتنفيذها، حيث النكبات الاقتصادية بدأت تتكرر وبقيمة مالية ضخمة بحيث اصبح الخليجي المترف قلقا على معاشه وعمله، وأصبحت الغلة الوحيدة التي نملكها لا قيمة لها ان بيعت خاما، يبدو ان كثيرا من هذا الكلام مكرر، ولكن ماذا لدينا من بديل اذا تكررت الأخطاء ومن ثم العثرات.

بقلم: د. عبدالسميع بهبهاني
خبير نفطي

د. عبدالسميع بهبهاني

مواطن الخلل عديدة.. و«الغلة» الوحيدة التي نملكها لا جدوى اقتصادية من بيعها «خاما»

على الرغم من رمزية تكاليف التشغيل.. شركات النفط ينحدر مستواها وتنخفض أرباحها السنوية

بعد 70 عاماً على اكتشاف النفط الأخطاء تتكرر.. فأين الخلل؟ هل في القيادات أم في تسييس القطاع؟

5 أولويات لإعادة هيكلة النفط

إعادة هيكلة القطاع النفطي تستوجب مراعاة الأولويات التالية:

1 ـ اختصار الدورة المستندية في اتخاذ القرار فهو اصل العقبات في تحقيق المشاريع دون تضخيم في تكاليفها.

2 ـ رفع الكفاءات الوظيفية وخاصة الوطنية وإعطائها الثقة في قراراتها وممارساتها.

3 ـ تعيين الإدارة من المختصين التكنوقراط وفكرة تنقل المدراء من قطاع الى آخر اثبت فشلها وغريب الاصرار عليها.

4 ـ تجانس المهام والمصالح بين قطاعات النفط المختلفة بإعداد لجان فنية تنسق في ذلك.

5 ـ تصميم معايير ومواصفات للقيادي الناجح والمتعثر ومحاولة الإصلاح او الاستغناء.